بيان دولة قطر

تلقيه

الآنسة حصة صقر المريخي

باحثة قانونية

في وزارة الخارجية

أمام اللجنة السادسة الجمعية العامة للأمم المتحدة

[redacted]

في دورتها السابعة والستين

[redacted]

السيد الرئيس،

يعتبر مفهوم سيادة القانون مظهراً هاماً من مظاهر الحضارة الإنسانية، وإن تعزيز هذا المفهوم يساعد على الحفاظ على السلام، ويشجع التنمية، ويزيد من فرص التعاون بين الدول، ويكون بذلك عاملاً داعماً لبناء عالم متجانس.

فعلى الصعيد الوطني، نجد أن المجتمعات التي تحظى بقدر وافٍ من الأمن والسلام، هي التي تحتكم إلى قضاء مستقل يكفل القواعد والمعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان، وتتوافر فيه تدابير لكفالة الالتزام بمبادئ مفهوم سيادة القانون، وسبل الانتصاف لجبر الضرر، ويخضع فيه

السيد الرئيس،

نستطيع القول ان خير دليل على التزام المجتمع الدولي بسيادة القانون اقبال الدول الأعضاء على المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون، الذي عُقد بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٤م، والذي يأتي تقديراً من الأمم المتحدة لتزايد الأهمية المحورية التي تتبوؤها سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، ويمثل فرصة للدول لتوسيع توافقاتها حول تعزيز المبدأ على مستوياته المؤسسية والاجرائية والموضوعية.

السيد الرئيس،

ليس الهدف من الحديث عن سيادة القانون تأكيد ما فيه من رمز فحسب، بل الهدف هو ادراك أنه لا غنى عن سيادة القانون لتحقيق أهدافنا الجماعية كلها.

وإدراكا من دولة قطر لذلك، فقد اتخذت إجراءات على مختلف الأصعدة وفي مختلف القطاعات لتعزيز الحكم الرشيد، وتعزيز سيادة القانون كمبدأ يحكم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما جعلت [illegible] أساسا من أسس استراتيجيتها الوطنية في هذا السياق،

تسعى دولة قطر على الدوام إلى إعلاء كلمة القانون، والمساواة في ظل [illegible]

وفي سبيل تعزيز ثقافة سيادة القانون على المستوى الوطني فإن الدولة تعمل على اتخاذ جملة أمور من بينها: (١) رفع مستوى وعي الجميع بالقانون وأن يكون محدداً وواضحاً، (٢) إمكانية وصول الجميع إلى آليات إنفاذ القانون وتحقيق العدالة، (٣) تطبيق القانون على قدم المساواة بين الجميع، وضمان عدم التمييز بين الناس لأي سبب، (٤) ضمان الحصول على المحاكمة وفق الأصول القانونية، (٥) أن يكون

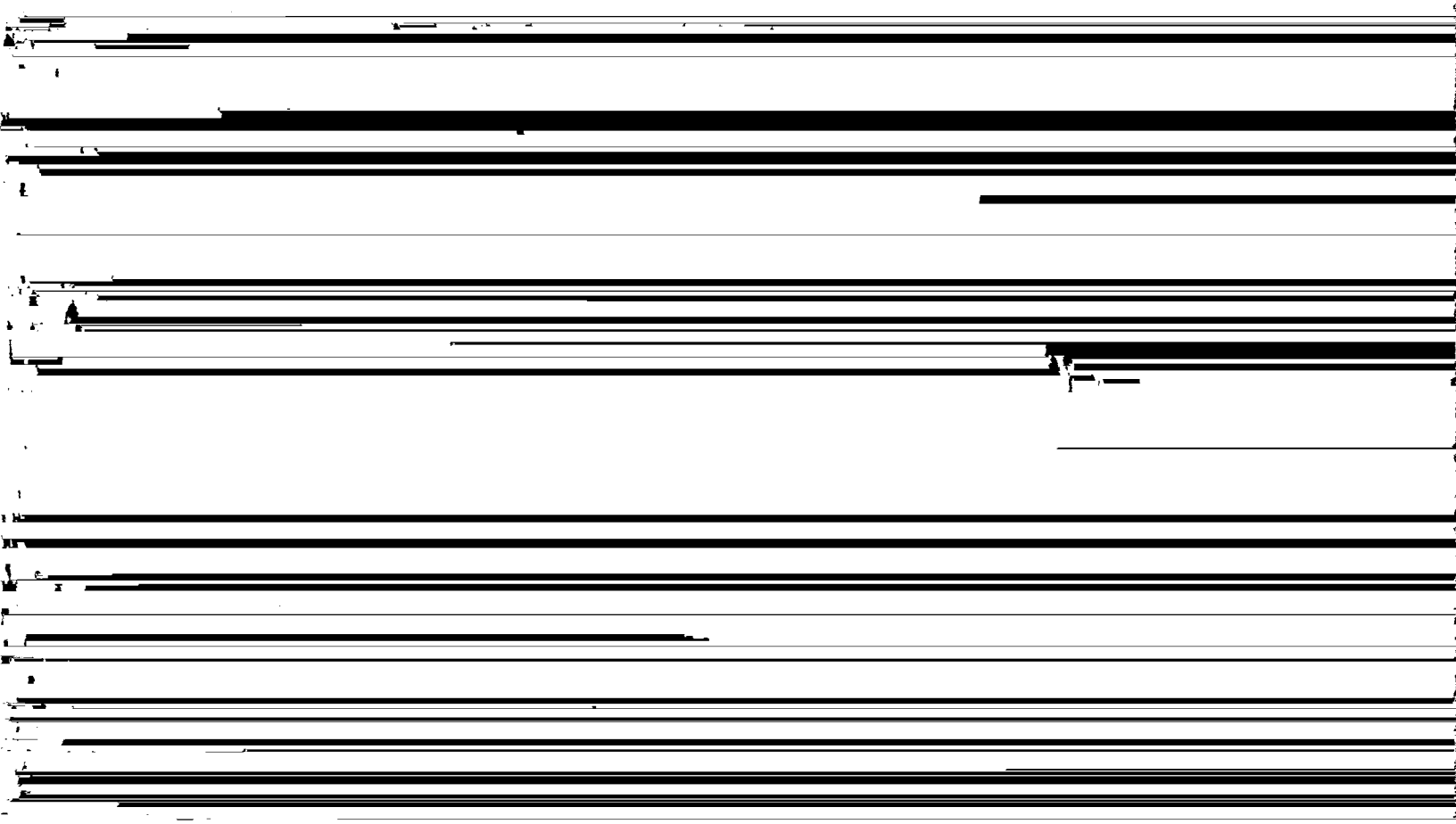

التنفيذية للقانون، (٧) أن لا يُعرّض أي شخص لأي معاملة تتنافى مع الكرامة الإنسانية، (٨) أن تحترم الدولة التزاماتها الدولية الناشئة عن الاتفاقيات والقانون الدولي العرفي

وإعلاءً لمبدأ سيادة القانون أنشأت دولة قطر هيئة للرقابة الإدارية والشفافية، وتم تخويلها كامل الصلاحيات والموارد التي تمكنها من أداء رسالتها. كما استضافت الدوحة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لمكافحة